

الاثار السلبية للتغيرات المناخية على العلاقات الدولية

The negative effects of climate change on international relations

ميران حسين،

¹ جامعة السليمانية (العراق)، miran_81@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/06/01

تاريخ القبول: 2024/01/08

تاريخ الاستلام: 2021/11/20

ملخص:

تعد التغيرات المناخية من المشاكل الحديثة والتي كان لها اثر كبير على العالم، وعلى الرغم من ان التغيرات المناخية تعد من الظواهر الطبيعية التي لها تأثيرات على المناخ والطبيعة الا ان هذه التغيرات لا تقتصر على الطبيعة والمناخ وانما تمتد الى مجالات اخرى كثيرة، من بين هذه المجالات العلاقات الدولية بين الدول .

حيث ان التغيرات المناخية ادت الى بروز مشاكل كبيرة بين الدول فالتغيرات المناخية ربما ستؤدي الى حدوث هجرات بشرية بين الدول والى غرق العديد من المناطق الساحلية وغرق الجزر وتغيرات جغرافية على جغرافيا العديد من الدول في العالم وتصحح مناطق عديدة في الدول وعدم امكانية العيش في العديد من المناطق الاخرى، فضلا عن ان ارتفاع درجات الحرارة ستؤدي الى انخفاض وتذبذب الامطار مما سيؤدي الى خلق صراعات جديدة حول المياه في العالم

كلمات مفتاحية: العلاقات الدولية، المياه، الحدود، المناطق الساحلية، الهجرة.

Abstract:

Climate changes are one of the modern problems that have had a significant impact on the world, and although climate changes are considered natural phenomena that have effects on climate and nature, these changes are not limited to nature and climate, but extend to many other areas, including international relations between countries.

As climate changes have led to the emergence of major problems between countries, climate changes may lead to human migrations between

countries, the sinking of many coastal areas, the sinking of islands, geographical changes to the geography of many countries in the world, the desertification of many areas in countries and the inability to live in many other areas, as well as rising temperatures will lead to a decrease and fluctuation of rainfall, which will lead to the creation of new conflicts over water in the world.

Keywords:

International relations, water, borders, coastal areas, migration.

المؤلف المرسل: ميران حسين، الإيميل: miran_81@yahoo.com

1. مقدمة :

تُعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم المشكلات البيئية الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة، مما يهدد الأمن العالمي، وفي الحقيقة فإن تغير المناخ بات أمراً لا يمكن تجاهله، حيث إن تدهور البيئة على الصعيد العالمي لم يجد من يوقفه، كما أننا نستغل الموارد الطبيعية بشكل يخلّف ضرراً كبيراً، وقد أصبح هذا التغير أشبه بخطر الحروب على البشرية ، وبعبارة أكثر وضوحاً لقد باتت قضية التغيرات المناخية تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، واللذان يعدان المحافظة عليهما من أهم مقاصد الأمم المتحدة.

حيث تعد التغيرات المناخية من المشاكل الحديثة والتي كان لها أثر كبير على العالم، وعلى الرغم من ان التغيرات المناخية تعد من الظواهر الطبيعية التي لها تأثيرات على المناخ والطبيعة الا ان هذه التغيرات لا تقتصر على الطبيعة والمناخ وانما تمتد الى مجالات اخرى كثيرة، من بين هذه المجالات العلاقات الدولية بين الدول .

حيث ان التغيرات المناخية ادت الى بروز مشاكل كبيرة بين الدول فالتغيرات المناخية ربما ستؤدي الى حدوث هجرات بشرية بين الدول والى غرق العديد من المناطق الساحلية وغرق الجزر وتغيرات جغرافية على جغرافيا العديد من الدول في العالم وتصحر مناطق عديدة في الدول وعدم امكانية العيش في العديد

من المناطق الأخرى، فضلا عن ان ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي الى انخفاض وتذبذب الامطار مما سيؤدي الى خلق صراعات جديدة حول المياه في العالم.

تسعى الدراسة للإجابة على الاشكالية الرئيسية التالية: مدى تأثير التغيرات المناخية في العلاقات الدولية ومدى تأثير هذه التغيرات على العلاقات بين الدول ومدى تأثير الدول بهذه التغيرات ومدى تفاعل هذه الدول مع هذه التغيرات، وتتمحور الدراسة حول فرضية البحث التالية: ان الباحث يفترض في هذا البحث الى انه هنالك العديد من العوامل السلبية للتغيرات المناخية في العالم وان هذه التغيرات بالإضافة الى كونها مشكلة بيئية بحته الى انها تؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية. والمنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج التاريخي - التحليلي.

2-التغير المناخي وأسبابه:

اتجهت الدراسات في السنوات الأخيرة للاهتمام بالتغير في درجات الحرارة العالمية والإقليمية؛ فالتغير أو التحول يعني تغييراً جذرياً وفي اتجاه معين لفترة ممتدة تبلغ عقوداً أو فترات أطول من تلك التغيرات فهي تغير متذبذب من حقبة لأخرى كتناوب حقب الجفاف وحقب كثرة الأمطار، وتناوب الحقب الباردة والحقب الدافئة، حيث يكون التغير مؤثر وطويل المدى في معدل حالة الطقس لمنطقة معينة (ضرار و ضرار، 2018).

ولقد أطلق على مشكلة تغير المناخ اسم الكارثة الزاحفة، والذي أطلق عليها هذا الوصف هو الدكتور كون سمرهايس ، ويرتبط مفهوم التغير في درجات الحرارة ارتباطاً وثيقاً بالتغير المناخي، وحيث أن التغير في درجات الحرارة شكل مهم من أشكال التغير المناخي، فقد كان هذا كافيًا لإثارة اهتمام علماء المناخ في الآونة الأخيرة بموضوع التغير الحراري وقاموا بمحاولات جادة لتحديد طبيعة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، والتغير الحراري يعني تغير في حالة درجات الحرارة يتم التوصل إليه باستخدام الاختبارات الإحصائية مثلاً كالتغير في متوسطات الحرارة لمدة طويلة تدوم عقوداً ويعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشري الذي أوغل من خلال النشاط الصناعي ومظاهر النشاط البشري الأخرى، في تدمير البيئة. (المصطوف، 2006)

ولقد عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التغير المناخي بأنه: تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل أو المتغيرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويُشير إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري. (الهيئة الدولية للمناخ، 2007)

ويُعرف التغير المناخي لمنطقة ما على سطح الأرض بشكل عام كما جاء بتقرير حالة البيئة في مصر 2008 بأنه اختلال التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار المميزة للمنطقة، مما ينعكس في المدى الطويل على الأنظمة الحيوية القائمة (الحداد، عبد الرحمان، و الحداد). كما تُعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التغير المناخي على أنه " تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، والذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي للأرض . (الأمم المتحدة، 1992)

ونخلص إلى أن التغير المناخي عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للكورة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو، ومن هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون والميثان، وأكاسيد النيتروجين، والكلورو فلوروكربون، ومن أهم التغيرات المناخية: ارتفاع حرارة الجو، واختلاف في كمية وأوقات سقوط الأمطار، وما يتبع ذلك من تغير في الدورة المائية وعملياتها المختلفة. (انجي أحمد، 2019)

تتردد مصطلح التغيرات المناخية كثيرا في العقود الأخيرة لارتباطه بالعديد من الآثار السلبية للتقدم الإنساني، وعديد الكوارث التي تزايدت في حدتها ومجال تدميرها على امتداد مساحات جغرافية شاسعة، وبشكل متكرر ومأساوي، ولقد أخذت هذه الظاهرة حيزا كبيرا من النقاش الدائر ضمن الأوساط العلمية، وجرى طرحها بقوة على الساحة السياسية وأصبحت محل جدل العديد من الدول الكبرى. (الحدِيثِي و البالاني، 2021)

يرجع الباحثون التغيرات المناخية التي اجتاحت الغلاف الجوي للككرة الأرضية الى مجموعات من العوامل التي يمكن القول انها تسهم بنسب معينة في تلك التغييرات، وأن كان بعض هذه العوامل محددًا أساسيا لها هذه العوامل في:

- **العوامل الطبيعية:** هنالك العديد من العوامل الطبيعية والتي كان لها تأثير كبير على التغيرات المناخية في العالم والتي كان لها أثر كبير، من بينها العوامل الفلكية حيث يعتمد الفلكيون في تفسيرهم لظاهرة التغير المناخي للأرض وعدم ثباته إلى ترددات الدورية التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس بتأثير الجاذبية الكونية الكواكب التابعة للمجموعة الشمسية، أو التأثيرات الكونية من خارج النظام شمسي. ويقسم الفلكيون تلك الترددات الفلكية ذات التأثير المناخي للأرض إلى ميل محور الأرض على مدار الأرض ومركز الشمس بالنسبة لمدار الأرض وتذبذب حركة المحور الأرضي.

من جهة اخرى هنالك عامل تغير الاشعاع الشمسي حيث تتباين كمية الإشعاع الشمسي إثر تغير يطرأ على وضع الأرض بالنسبة لشمس، أو لتغير في النشاط الإشعاعي للشمس، وللنشاط الإشعاعي للشمس تأثير مباشر في ظاهرة الحياة على سطح الأرض، وهذا يؤثر بدوره في الضغط الجوي وفي المجال المغناطيسي، وفي التيارات الهوائية، وفي المطر وفي درجات حرارة وفي نمو النباتات والحيوانات، بل وفي النشاط البشري. (الحديثي و البالاني، 2021)

بالإضافة الى ذلك يرى عدد من الباحثين انه هنالك عوامل بنوية للتغيرات المناخية حيث يشيرون الى أن الغلاف الجوي للأرض تتعرض لمدة لفترات انخفاض لمعدلات الحرارة مما كان يؤدي إلى نشوء أو حدوث حقب جليدية، وكانت تحدث تلك الحقب الجليدية نتيجة لنشوء حركات بنوية مهمة في الغلاف الصخري، وعقب كل حركة بنوية كانت تنشأ سلاسل جبلية مهمة أدت بدورها الى تغييرات مناخية لغلاف جو الأرض.

ومن جانب آخر هنالك عوامل كونية حيث يرى بعض العلماء أن التغيرات المناخية الدورية جميعها طويلة الأمد، التي كانت قد حصلت في اتجاه تماشي وجميع التغيرات الجيولوجية والجغرافية الكونية المنشأ، وان أساس تلك التغيرات الدورية طويلة الأمد، التي أملت بالمظهر الطبيعي المعالم وجه الأرض، الذي لازمه

تغير في الغطاء النباتي والحيواني يكمن في عوامل كونية موجودة على الأغلب خارج كوكبنا الأرضي. (الحديثي و البالاني، 2021)

- العوامل الغازية: بدأت إرهابات تغير المناخ في الظهور في أعقاب الثورة الصناعية، عندما بدأ العلماء يجذرون من اختلال المعادلة المناخية لكوكب الأرض، وذلك بزيادة نسبة الغازات الدفيئة، وارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي بكميات تفوق ما يحتاجه الغلاف الجوي للحفاظ على درجة حرارة الأرض، نتيجة اعتماد الإنسان على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للحصول على الطاقة بنسبة تقدر بحوالي 78% من الطاقة المستخدمة في العالم، والذي ينتج عن احتراقه انبعاث كميات هائلة من هذه الغازات، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون المسئول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري. (عسكر، 2013)

يرى بعض علماء الأرض أن التغيرات التي تطرأ على المعدلات السنوية لحرارة غلاف جونا الأرضي مرتبطة بكمية غاز ثاني أكسيد الكاربون CO₂ في الغلاف الجوي، التي تقارب 3% من الحجم الإجمالي للغازات المكونة لذلك الغلاف، ويتصف الغاز CO₂ بأنه غاز نفوذ للأشعة القصيرة الموجة المنبعثة من الشمس باتجاه الارض، لكنه في نفس الوقت غاز غير نفوذ للأشعة الطويلة الموجة والمنعكسة من سطح الارض باتجاه الغلاف الجوي، مما يؤدي الى نشوء غلاف جوي يحيط بالأرض يمنع تبدد الحرارة المنبعثة منها ، ويعمل هذا الغلاف عمل البيت الزجاجي (الحديثي و البالاني، 2021). إن عملية استخدام الوقود في إنتاج الطاقة وتقليص مساحة الغابات أدى إلى زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو بصورة هائلة حيث أصبح دورة ثاني أكسيد الكربون الطبيعية في الجو غير قادرة إلى استيعاب هذه الكمية مما يؤدي إلى تراكمها في الغلاف الجوي .

وقد بلغت كمية الوقود الأحفوري التي تم حرقها في الفترة الممتدة من 1850 إلى 1950 م 60 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، ومع نهاية الثمانينات كان يتم إطلاق ما معدله 5.7 مليار طن من هذا الغاز سنويا ،إن حرق الوقود الأحفوري لا يمثل النشاط الوحيد الذي أثر على توازن ثاني أكسيد الكربون في الجو، بل أن ازدياد السكان بوتيرة متصاعدة كانت له آثار سلبية على الغطاء النهائي من خلال إزالة هذا الغطاء، خاصة في المناطق الاستوائية، إضافة إلى التوسع العمراني واستصلاح الأراضي

للأغراض الزراعية والرعي الجائر، وهي كلها عوامل أثرت على توازن ثاني أكسيد الكربون في الجو، فقطع الغابات يساهم بما مقداره (2.5 إلى 3) مليار طن سنوياً، وهي تعادل نصف كمية ثاني أكسيد الكربون المضاف إلى الجو عن طريق حرق الوقود الأحفوري . (حميداني، 2018)

- نمو المدن: توجد العديد من الاسباب التي تشير إلى أهمية البحث في دور المدن ومساهمتها في نشوء ظاهرة تغير المناخ، فأولاً توجد العديد من الانشطة التي تساهم وبصورة مباشرة في نشوء انبعاثات غازات الدفيئة والتي ترتبط بالمدن وأدوار المدن، كالنقل، وتوليد الطاقة، وعمليات الانتاج الصناعي. كما توجد بعض المدن والتي تعتمد على التدفقات الداخلية لكل من المنتجات الغذائية، وإمدادات المياه، والسلع الاستهلاكية والتي قد تسفر جميعها عن نشوء الانبعاثات من المناطق الواقعة خارج المدينة، ثانياً، إن قياس مستوى الانبعاثات من مدن مختلفة يوفر أساساً لإجراء المقارنات وخلق إمكانية المنافسة المشتركة بين المدن وتحقيق التنسيق من أجل خفض الانبعاثات. ثالثاً، يعد إجراء التقييم لمدى مساهمة المدن في نشوء ظاهرة تغير المناخ خطوة أساسية وهامة لتحديد الحلول الممكنة وكذلك لتصويب عملية توزيع المسؤوليات. وأخيراً، وفيما يتصل بقضايا المسؤولية، فمن الضروري للغاية تسليط الضوء على الاختلافات ما بين عمليات التحليل الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة والقائمة على مستويات الانتاج وتلك القائمة على مستويات الاستهلاك. (التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، 2021)

إن شكل وكثافة المدن أو المناطق الحضرية يرتبطان بشكل كبير بمجموعة من العواقب الاجتماعية والبيئية، حيث تساهم الكثافة السكانية الكبيرة في العديد من المدن في العالم النامي في نشوء مخاطر صحية متزايدة، وارتفاع مستويات التأثير بظاهرة تغير المناخ والاحوال المناخية المتطرفة وبخاصة في المستوطنات غير النظامية وغيرها من الاحياء الفقيرة. (التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، 2021)

3. الآثار المترتبة على التغير المناخي في العالم:

- الصراع على المياه: ان التغييرات المناخية في العالم وارتفاع درجات الحرارة وموجات الجفاف ادت الى زيادة اهمية المياه العذبة على مستوى العالم، وقد عمدت الدول والحكومات الى خلال السنوات الماضية الى ترشيد استهلاك المياه واقامة العديد من المشاريع المائية مثل السدود وتحويل مجاري المياه.

ثمة اتفاق واسع بين مختلف النماذج المناخية فيما يتعلق بالتدفقات المستقبلية لنهري دجلة والفرات على سبيل المثال ، في جبال شرق الاناضول في تركيا ويتدفقان عبر سوريا والعراق، حيث اللذين تقع منابعهما أساسا من المتوقع انخفاض الجريان السطحي بنسبة تتراوح بين 25% و55% بحلول عام 2100 مع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية ، وسيقدم موعد موسم ذوبان الثلوج كل سنة، مما قد يؤثر على إمكانية زراعة المحاصيل وبلدان المصب ستتأثر بالخطوات التي تتخذها تركيا، لن تتأثر بهذه الاتجاهات فحسب بل أيضا مثل احتجاز كميات إضافية من المياه لأغراض الري وتوليد الطاقة

في المقابل، لا يتوفر نفس القدر من الاتفاق بين النماذج المناخية الخاصة بحوض النيل، إذ أن تأثيرات تغير المناخ المحتملة تتباين بين منطقة وأخرى في الحوض. ولا يمكن الجزم اليوم بكميات المياه التي سيحملها النيل إلى مصر في المستقبل بالزيادة أو النقصان فتحليلات النمذجة تدل على حدوث انخفاض إجمالي في تساقط الأمطار فوق حوض النيل الأزرق في إثيوبيا، الذي يمد المجرى المائي الرئيسي للنيل بحوالي 60% من المياه، بينما تصل نسبة 14% أخرى من نهر عطبرة الذي ينبغ أيضاً في شمال غرب إثيوبيا. وتبين التوقعات انخفاضاً في التساقطات في هذه المنطقة بنسبة تتراوح بين 3% و6% بحلول منتصف القرن، وارتفاعاً في درجات الحرارة مسبباً زيادة البخر، بما في ذلك تبخر المياه من خزان المياه خلف سد النهضة الإثيوبي الكبير. ومع ذلك فإن مساعي ترجمة التغيرات المناخية إلى تغيرات في الجريان السطحي في حوض النيل الأزرق لم تتوصل إلى استنتاجات قاطعة بل تخلص إلى سيناريوهات محتملة واسعة التباين. (غاليدا و غريغ، 2022)

- الصراع على الموارد: أن ظواهر تقلص الأراضي القابلة للزراعة، وانتشار نقص المياه، ونقص الغذاء، ومخزون الأسماك، والفيضانات المتزايدة، والجفاف الطويل تحدث في الكثير من أجزاء العالم هي من أبرز سمات التغير المناخي.

فالتغير المناخي سيغير أنماط التساقط ويقلل المياه العذبة المتوفرة من 20-30% في أقاليم معينة. كما أن تناقص الإنتاجية الزراعية سيقود إلى عدم الأمن الغذائي في الدول الأقل نمواً، وزيادة في أسعار الغذاء عبر العالم.

إلا أن نقص المياه على نحو خاص له إمكانية أن يتسبب باضطرابات وان يقود إلى فقدان اقتصادي مهم، حتى في الاقتصادات القوية، وإن الأثر الإجمالي هو أن التغير المناخي سيزود الوقود للصراعات الموجودة حول الموارد المسيسة. (الحديثي و البالاني، 2021)

الجفاف، لم يقتصر الامر على أنها أصبحت أكثر شيوعاً في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية منذ عام 1970، بل أنه من المرجح أن يكون البشر قد ساهموا في نشوئها أكثر من أي عامل آخر، وقد تم مؤخراً تسجيل ما نسبته 1 في المائة من إجمالي مساحة اليابسة باعتبارها مناطق تعاني من ظروف الجفاف الحادة. كما يرجح أن تزداد هذه النسبة بحلول عام 2100 لكي تبلغ 30 في المائة. (التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، 2021)

ومن المتوقع أن تقل إنتاجية الحبوب في العروض السفلى وأفريقيا وجنوبي آسيا وأن يزداد خطر المجاعة. وهنا يشار إلى أن السكان الفقراء في الدول النامية هم الأكثر عرضة لهذا الخطر على نحو خاص بسبب اعتمادهم على الزراعة في معيشتهم.

كما أن أزمة أسعار الغذاء العالمية تؤثر في الأمن الغذائي في الدول المعرضة لآثار التغير المناخي وسيفاقمها التغير المناخي، حيث أن الاضطرابات المناخية من حر وفيضان وجفاف وحرائق خلال عام 2010 قد أدت إلى ارتفاع استثنائي في أسعار المحاصيل الزراعية، إذ بلغت نسبة الارتفاع في بورصة شيكاغو -بورصة المواد الغذائية في العالم حوالي 70% وهو ما لم تشهده البورصة من قبل مع العلم أن سعر المحاصيل الزراعية التي جرى تداولها عام 2010 في الأسواق الدولية كان على ما أشار المراقبون أعلى من سعرها الحقيقي. والسبب في ذلك يعود إلى الحساسية المفرطة التي تبديها أسعار المحاصيل للعوامل المناخية، أضيفت إليها لاحقاً الحديث عن الذعر المناخي والاحترار العالمي.

وبحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2007، فإن الإنتاج الزراعي المحتمل بحلول ثمانينيات هذا القرن سوف يزداد في الدول المتقدمة بنسبة 8% لسبب رئيس وهو أن المواسم الزراعية ستصبح أطول أما في الدول النامية فيمكن ان تتراجع بنسبة 9%.

أحد أكثر العوامل المسببة للصراع حول الموارد هو التنافس المشتد حول الوصول إلى موارد الطاقة والسيطرة عليها كون ان معظم احتياطات العالم الهيدروكربونية تقع في أقاليم معرضة لتأثير التغير المناخي، كما ان العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز تواجه تحديات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية مهمة، لذا فمن المحتمل أن يزداد عدم الاستقرار فيها وهذا يوفر إمكانية تغذية عدم أمن الطاقة وتنافس أكبر بين الدول من أجل الموارد.

على مستوى الدول والحكومات فقد أشارت العديد من الهيئات إلى أن التغير المناخي يمكن أن يسبب عددا من التمزقات الاقتصادية، فهو يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي، ويقلل من عوائد الحكومات، ويعيق طاقة الحكومة **Government capacity**. كما أن التغير المناخي يمكن أن يؤثر سلبا في مخرجات الاقتصاد مثل فقدان المحصول نتيجة الجفاف، أو الفيضان وكذلك عبر تأثير التغير المناخي على التغذية والصحة البشرية، مما يقلل من الإنتاجية الحيوانية والبشرية. كما يمكن أن يسهم التغير المناخي في تآكل الأراضي ويسبب ضررا للأسمال الطبيعي، والبنية التحتية، مثل الطرق، والموانئ، وشبكة الطاقة، وغيرها ما يقلل من إمكانية الاقتصاد الانتاجية.

إن الاقتصادات التي تعتمد على نحو كبير على الزراعة، صيد الأسماك والغابات، وتلك الدول المدارية التي تعتمد بدرجة كبيرة على السياحة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي معرضة أكثر إلى التأثيرات الاقتصادية السلبية للتغير المناخي. أما الاقتصادات المتنوعة والأكثر نموا والكبيرة، فهي أكثر قدرة على امتصاص تأثيرات التغير المناخي، كذلك فإن الدول التي تتميز بخصائص النول الهشة والتوترات الداخلية، فإن زيادة الضغط البني الذي يسببه المناخ سيعقد من إمكانية التغلب على المشكلات الموجودة عموما. فإن ما توهنا به يمكن أن يؤدي الى نمو التوترات حول الموارد الطبيعية المتزايدة الندرة وهبوط سلطة الدولة وزيادة خطر الصراع الداخلي وعدم الاستقرار السياسي والتطرف. (الحديثي و البالاني، 2021)

-الخطر على المدن الساحلية: وقد لوحظ ارتفاع متوسط منسوب مياه البحار في جميع أنحاء العالم خلال العقود الاخيرة ولكن بوجود اختلافات إقليمية واسعة. أما مظاهر التمدد الحراري، أو الزيادة في حجم مياه المحيطات جراء ارتفاع درجة حرارتها، فقد تم اعتبارها بمثابة السبب الرئيس لارتفاع منسوب مياه البحار،

بيد أن ظاهرة ذوبان الغطاء الجليدي قد تحظى بالمزيد من الأهمية في المستقبل، وقد تصل درجات الحرارة إلى حدود من شأنها التعجيل في معدلات ذوبان الجليد والتي لم يسبق لها مثيل في العصر الحديث. (التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، 2021)

تعد النطاقات الساحلية هي مسكن لحوالي خمس سكان العالم، والعدد مرشح للارتفاع سنوية. فالمدن الكبرى مع بنيتها التحتية الداعمة، مثل الموانئ ومصافي النفط، غالبا ما تقع على الساحل أو في دلتا الأنهار. إن عدد السكان الذين يعيشون في المدن في الدول النامية يتوقع أن يرتفع من 43 عام 2005 إلى 56% بحلول عام 2030.

إن ارتفاع مستوى البحر وزيادة تكرار وكثافة الكوارث الطبيعية يفرض مخاطر جدية لهذه الأقاليم ومستقبلها الاقتصادي، وأن السواحل الشرقية للصين والهند كذلك الإقليم الكاريبي وأميركا الوسطى ستكون متأثرة على نحو خاص. يتوقع العلماء تغيرات كبيرة بالنسبة للكتل الأرضية خلال هذا القرن. إن تراجع خطوط السواحل وغرق مساحات كبيرة يمكن أن يؤدي إلى فقد الإقليم الوطني **Loss of Territory** بضمنها دول كاملة مثل الدول الجزرية الصغيرة.

كما أن هناك احتمالات أن تظهر خلافات حول الأراضي والحدود البحرية والحقوق الإقليمية لاسيما وأن أكثر من 50% من سكان الجزر الكاريبية والباسيفيكية يعيشون ضمن 1.5 كم من الساحل وأن المطارات والطرق والعواصم في الجزر الصغيرة في المحيطين الهندي والهادي والبحر الكاريبي بدون استثناء، تقع على طول الساحل أو في جزر مرجانية صغيرة.

وقدرت إحدى الدراسات بأن هناك 40 دولة جزرية صغيرة نامية ستغرق بالكامل نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر بسبب التغير المناخي ويطلق عليها الدول أحيانا الدول الغاطسة **Sinking Island State**. ولهذا هناك حاجة لإعادة للبيع قواعد القانون الدولي، ولا سيما قانون البحار.

والضرورة تقتضي الإشارة هنا إلى خصائص هذه الدول، إذ تتميز باستثناء مالطا وقبرص، إنها تقع في الأقاليم المحيطية المدارية وشبه المدارية للهادي والهندي والاطلسي وكذلك البحر المتوسط والكاريبي. إنها

تشترك بالخصائص في جعلها معرضة على نحو كبير وجدي لتأثيرات التغير المناخي. (الحديثي و البالاني، 2021)

ويسلط تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "2021" الضوء على مدى حساسية ارتفاع مستوى سطح البحر ارتفاع درجات الحرارة، وبالتالي حساسيته لمستوى ان التوقعات على المستوى العالمي أن السيناريو مرتفع الانبعاثات التي يتم إنتاجها. يمكن أن يؤدي إلى فارق يتراوح بين 50 سنتيمترا الى متر واحد بحلول عام 2100. (غاليدا و غريغ، 2022)

من المؤكد أن مستويات سطح البحر سوف ترتفع، وربما يصل الارتفاع بحلول عام 2050 إلى ما بين 0,2 الى 0,25 في كل من طنجة وتونس والاسكندرية ومسقط وهذا المستوى سيهدد الجزر الاصطناعية، مثل نخلة الجميرة بدبي ومصائد الاسماك كتلك الواقعة على ساحل البحر الاحمر في مصر، وإن الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين ستواجه أعلى تأثير من حيث نسبة إجمالي السكان المعرضة للخطر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. (غاليدا و غريغ، 2022)

- الهجرة البيئية: في ظل حالة تغير المناخ التي يشهدها العالم بأسره، فقد تؤدي كل من حالات التدهور البيئي، والجفاف، وارتفاع منسوب مياه البحار إلى النزوح الدائم لأفراد، الامر الذي يمكن أن يساهم بالتالي في زيادة عمليات الهجرة الداخلية والخارجية، وفي عام 2008، فقد أشارت التقديرات إلى نزوح ما مجموعه 20 مليون نسمة نتيجة للكوارث الطبيعية المفاجئة، في حين تشير التوقعات المستقبلية إلى احتمالية هجرة نحو 200 مليون نسمة بحلول عام 2050 جراء الكوارث المرتبطة بتغير المناخ.

وتعد المجتمعات القاطنة في المناطق المنخفضة أكثر عرضة للمخاطر، أما فيما يتعلق بالسكان القاطنين في بعض الدول الجزرية الصغيرة التي تقع بأكملها على ارتفاع يقل عن 3 أو 4 أمتار فوق سطح البحر، فإنهم قد يضطرون إلى الانتقال بشكل جذري إلى مواقع أخرى نظراً لاستمرار ارتفاع منسوب مياه البحار والهبوط المتواصل للسواحل. بيد أنه وعلى الرغم مما ينجم عن الكوارث المفاجئة في غالبية الاحيان واضطرار الافراد إلى الانتقال بسرعة إلى مواقع آمنة؛ فعادة ما تعاني الشرائح الفقيرة من شح في الموارد الكافية واللازمة للانتقال، فضلا عن أن خسارة الاصول لدى وقوع الكوارث لن يساهم سوى في التقليل

من إمكانية انتقال الاسر ذات الدخل المنخفض إلى مواقع أخرى. واستناداً إلى حجم وطبيعة تلك الاحداث، فقد تؤدي عمليات النزوح إلى نشوء الاضطرابات أو النزاعات الاجتماعية، وبخاصة إذا ما ساهمت تلك العمليات في تلاقي أفراد تجمعهم اضطرابات اجتماعية أو ثقافية سابقة. إضافة لذلك، فقد يتم اعتبار القادمين الجدد إلى المدن بمثابة مصدر للمنافسة على فرص العمل أو الموارد، مما قد يساهم في نشوء مظاهر انعدام الثقة، إلى جانب إمكانية نشوء حالة من النزاع مع سكان المدن الحاليين. (التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، 2021)

حيث اشار الفريق العالمي المعني بالهجرة التابع للأمم المتحدة انه يستشعر القلق تجاه العواقب المترتبة على تغير المناخ على الهجرة البشرية والتنمية البشرية سواء كان ذلك بسبب التأثير المباشر للتدهور البيئي أو الكوارث البيئية على التنقل البشري أو لتأثيرها على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية. (المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2011)

وبما أن التغيير المناخي سيقود إلى غرق أراضي الدول وفقدانها لإقليمها، وكذلك هجرة السكان فان ذلك سيؤدي الى اعادة توزيع السكان في العالم وزيادة الصراعات على الموارد والاراضي أو لتوفير الحماية لمواجهة الضيق أو الحرمان الذي يسببه التغير المناخي سيحدث تمزق ويقود إلى توترات بين المجموعات الأثنية والدينية المختلفة الدول كما يقود إلى تطرف سياسي. وهذا كله يؤدي إلى عدم استقرار الدول، بل حتى الأقاليم. (الحديثي و البالاني، 2021)

- **النزاعات بين الدول:** ان المشاكل الانفة الذكر التي أشرنا اليها انها بالتأكيد ستؤدي الى العديد من المشاكل الدولية على مستوى العالم. فانخفاض الموارد وخاصة المنتجات الزراعية والطعام بشكل كبير سيؤدي الى ازمات اقتصادية على المستوى الدولي وسيؤدي الى صراع على الموارد بين دول العالم وسيخلق المزيد من النزاعات. من جهة اخرى ان انخفاض حجم الامطار وندرة المياه ستؤدي الى المزيد من الصراعات والمشاكل بين الدول حول مصادر المياه وخاصة الانهار الدولية بين الدول كما هو الحال حول انهار دجلة والفرات والنيل. وان غرق المناطق الساحلية وغرق الجزر سيؤدي الى احداث تغييرات في الحدود الدولية وبالتالي ستؤدي الى مشاكل دولية بين الدول البحرية كون ان الحدود البحرية للدول ستتغير.

فيما يخص بالهجرة البيئية فان هجرة السكان بين الدول وعلى مستوى الدولة الواحدة ستؤدي الى مشاكل سياسية واثنية ودينية بين النازحين والسكان الأصليين وستمثل ضغطا على المناطق المستضيفة سواء كانت الهجرة داخلية او على مستوى الدول.

4. النتائج:

- التغيرات المناخية لها العديد من الاسباب التي ادت الى حدوثها.
- التغيرات المناخية هي من ابرز المشاكل في القرن الحالي.
- التغيرات المناخية لها آثار سياسية ودولية.
- التغيرات المناخية ستؤدي الى خلق مشاكل دولية وسياسية بين الدول.
- التغيرات المناخية ان آثارها تتعدى الطبيعة والمناخ وانما تشمل جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية ودولية وسياسية وامنية.

5. قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة. (1992). اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن المناخ رقم
1992. FCCC/INFORMAL/84 GE.05-62220 (E) 200705. نيويورك:
هيئة الأمم المتحدة.
- المفوضية المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2011). بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة،
نيويورك: هيئة الأمم المتحدة.
- الهيئة اهيئة الدولية للمناخ. (2007). التغير المناخي 2007 "التقرير التجميعي"، تقييم للهيئة الحكومية الدولية
المعنية بتغير المناخ. نيويورك: جامعة كامبريدج.
- تقرير التقرير العالمي للمستوطنات البشرية . (2021). المدن وظاهرة المناخ.
سليم حميداني. (2018). التغير المناخي في الواقع العالمي. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية.
عباس الحديثي، و ابراهيم البالاني. (2021). ،جيوپولتيك البيئية.
- عبد الاله المصطوف. (2006). التلوث البيئي أزمة العصر. سوريا: دار الزهور للنشر والتوزيع.
- عبد الغني مصطفى انجي أحمد . (07, 2019). الادارة الدولية لقضية التغيرات المناخية. مجلة كلية السياسة
والاقتصاد(03).

لان غاليدا ، و شابلانغ غريغ. (2022). المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المنعة والتكيف في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

محرم الحداد، عبد المنعم عبد الرحمان، و بسمة الحداد. (بلا تاريخ). ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحراري "الاهمية- أساسيات الاختلاف- نماذج المحاكاة وتقييمها الفني"، القاهرة: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

محمد عادل عسكر. (2013). القانون الدولي للبيئة "تغير المناخ- التحديات والمواجهة- دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة أحكام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية وبروتوكول كيوتو". الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة. وجدان ضرار، و عمر ضرار . (07, 2018). التغير المناخي في السودان "دراسة حالة منطقة الخرطوم". مجلة الدراسات العليا.